

الصراع الدولي والاقليمي على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط

حسين علي إسماعيل عبدالله^{1*}، حمد حسن احمد بورويق²، جمال علي ديهوم موسى²
¹ قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الاسلامي والعلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية،
البيضاء، ليبيا

² قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

International and Regional Conflict Over Energy Resources in The Eastern Mediterranean

Husan Ali Asmael Abdullah¹, Hamad Hassan Ahmad Bouruik^{2*}, Jamal Ali
Deehoum Musa²

¹ Omar Al-Mukhtar University, Faculty of Economics, Department of Political
Science, Al-Bayda City, Libya

² Department of Political Science, Faculty of Islamic Economics and Political
Science, Sayyid Muhammad bin Ali al-Sanusi Islamic University, Al-Bayda, Libya

*Corresponding author

hamadbouuik@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-01-01

تاريخ القبول: 2024-12-03

تاريخ الاستلام: 2024-10-02

المخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد اكتشافات الطاقة وانعكاساتها على مستقبل العلاقات السياسية بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، وقد بينت الدراسة بأن ملفات الطاقة كانت مصدرًا لتأجيج الصراع بين مختلف القوى، والذي انعكس بدوره على عملية إدارة أزمة الطاقة في شرق المتوسط، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الدول تشتبك مع بعضها في ملفات كثيرة زادت من حدة الصراع، ولكن ملف الطاقة أضاف بُعدًا آخر إلى التوترات القديمة بين مختلف القوى الدولية والإقليمية المعنية بملفات الطاقة في شرق المتوسط.

الكلمات المفتاحية: منطقة شرق المتوسط، التنافس الدولي والإقليمي، أمن الطاقة.

Abstract

The study aimed to know the geopolitical importance of the eastern Mediterranean basin region, especially after energy discoveries and their repercussions on the future of political relations between various regional and international powers. The study showed that energy files were a source of fueling the conflict between the various powers, which in turn was reflected in the process of managing the energy crisis in the Eastern Mediterranean. The study concluded that these countries are clashing with each other over many files that have increased the intensity of the conflict, but the energy file has added another dimension to the old tensions between the various international and regional powers concerned with the energy files. In the eastern Mediterranean.

المقدمة

تعدّ منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خاصة ساحة لصراع جيوسياسي دولي وإقليمي منذ زمن بعيد، مروراً بالإمبراطورية البيزنطية وحتى فترات الخلافة العثمانية، كما وتحتوي المنطقة على تنوعات أثنية ودينية وثقافية، وتتميز بضمها ممرات بحرية طبيعية مثل مضيق الدردنيل والبوسفور، وأيضاً تحوي ممرات صناعية استراتيجية مثل قناة السويس، وبداية من الألفية الثانية أخذ الصراع منحى آخر وبخاصة بعد اكتشاف كميات هائلة من الغاز الطبيعي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة التنافس والصراع الإقليمي على هذه الثروات؛ حيث أصبحت عامل تهديد للأمن الوطني لدول شرق المتوسط بسبب ازدياد الخلافات بشأن ترسيم الحدود البحرية وكيفية تقاسم الثروات المكتشفة، في الوقت الذي كانت من الممكن أن يتم استثمارها وتصديرها إلى الخارج وتكون عامل ازدهار واستقرار لهذه الدول.

وعلى الرغم من الاكتشافات المتزايدة للطاقة في منطقة شرق المتوسط إلا أن الخلافات لا زالت قائمة، وقد تفضي في مرحلة من المراحل إلى الصدام بدلاً من التعاون بين الدول المُطلّة على هذه المنطقة، خاصة: مصر، تركيا، اليونان، قبرص، إسرائيل ولبنان. وفي ضوء وجود عدد من الصراعات القديمة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع التركي القبرصي اليوناني، والصراع الجديد بين مصر وتركيا، حيث هذا المشهد التنافسي بات يعبر عن خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة، ويعكس بصورة أو بأخرى حالة مُعقدة ومتشابكة في ظل التطلعات السياسية والاقتصادية لهذه الدول التي تريد الحصول على مراكز إقليمية بالسيطرة على أكبر قدر من الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

مشكلة الدراسة

على الرغم من وجود العديد من الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار وترسيم الحدود البحرية بين الدول، إلا أن الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط أصبحت مصدراً لتأجيج الصراع الإقليمي خاصة في ظل الرفض الإسرائيلي والتركي للاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن، مما شكّل تحوّلًا على مستوى السياسات الخارجية لهذه الدول، والذي انعكس بدوره على عملية إدارة أزمة الغاز بين مختلف الدول الإقليمية المعنية بملف الطاقة، وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

1. ما هي الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط؟
2. ما شكل التحالفات الجديدة؟ وما مدى انعكاسها على مستقبل استثمار الغاز في منطقة شرق المتوسط؟
3. ما فرص الحركة والمناورة في ملفات الطاقة في شرق البحر المتوسط؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة الوقوف على العلاقة بين اكتشافات الغاز والتحويلات السياسية الدولية والإقليمية نحو زيادة النفوذ في منطقة شرق المتوسط، وتحليل مواقف الدول الكبرى تجاه التنافس والصراع الإقليمي على الطاقة في شرق المتوسط، كما وتهدف أيضاً إلى محاولة تقديم رؤية علمية عن طبيعة هذه التفاعلات والصراعات، ومعرفة أثرها على دول شرق المتوسط في ظل التحويلات السياسية الراهنة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن طبيعة منطقة شرق المتوسط من الناحية الجيوستراتيجية؛ كونها أصبحت عامل تهديد للاستقرار بدلاً من أن تتحول إلى عامل استقرار في ظل احتوائها على احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، وتبرز أهمية الدراسة أيضاً فيما ما يمكن أن تقدمه من تحليلات ورؤى من الممكن أن تسهم في فهم طبيعة الصراع الدائر على الطاقة في شرق المتوسط.

الحدود المكانية والزمنية للدراسة

تشمل حدود الدراسة دول حوض منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تضم كلاً من: مصر، تركيا، اليونان، إسرائيل، قبرص، سوريا، لبنان، فلسطين، وليبيا. أما الحدود الزمنية للدراسة على الفترة الزمنية من عام 2011م-2023م وهي الفترة التي شهدت بداية الاكتشافات الكبرى للطاقة في شرق المتوسط، وفق تقديرات المسوح الجيولوجية الأمريكية في عام 2011م.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الوقوف على طبيعة العلاقات المترابطة للظاهرة ومعرفة مسبباتها، ووصولاً إلى العلاقات الكلية ومكوناتها ونتائجها. وفي محاولة منّا للإجابة على التساؤلات المطروحة أنفاً فضلنا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ لمحاولة الإلمام بكافة جوانبها، والتي جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط.

المحور الثاني: أطراف الصراع وطبيعة التحالفات بين القوى شرق المتوسط.

المحور الثالث: فرص الحركة والمناورة في ملفات صراع الطاقة.

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط

تعدّ منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية جيواقتصادية، وذلك لما تحويه من ثروات كبيرة أثارت الكثير الصراعات الإقليمية والدولية، والتي أثرت بدورها على عملية الاستثمار الأمثل من خلال التقسيم العادل وفق قواعد القانون الدولي، خاصةً بعد الطلب المتزايد على مصادر الطاقة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (بالخير، ومحمود، 2021م، ص468).

أولاً: طبيعة منطقة حوض شرق المتوسط

نظراً للتفاعلات السياسية المتداخلة والقضايا العالمية المتشابكة، ولمحاولة الوقوف على فهم الخريطة السياسية للمنطقة محل الدراسة يتم النظر إلى البحر المتوسط باعتباره يحتوي على ثلاث مناطق: **الحوض الغربي**: ويضم دول أوروبية كفرنسا، إسبانيا، إيطاليا ودول المغرب العربي، وتطور أهم تفاعلاته في الجوانب التجارية بعيداً عن مشكلات المشرق العربي.

الحوض الأوسط: وهو يضم إيطاليا، فرنسا، واليونان من منتصف الجنوب الأوربي، مع ليبيا في شمال أفريقيا، وتشمل التفاعلات في هذا الجانب ظاهرة الهجرة غير المشروعة، كما تعكس التفاعلات فيها الرغبة الأوربية في محاولة تأكيد نوع من الاستقلالية النسبية في السياسات عن الولايات المتحدة الأمريكية.

الحوض الشرقي: وهو يضم الدول المطلة على البحر المتوسط الواقعة شرق خط الطول 20 درجة، أي أنه يضم تركيا، اليونان، مصر، شمال شرق ليبيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، فلسطين وقبرص (قشوش، 2018، ص 82)، (سالم، 2018، ص 65) يتميز الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بكونه أكثر استقامة وأكثر امتداداً للجنوب مقارنة بحوض المتوسط الغربي (عباد، 2019م، ص39)، وأهم ما يميز تفاعلات دوله هي تلك المتعلقة بالطاقة وخاصة الاكتشافات الجديدة للغاز، والتي أكسبت المنطقة أهمية بالغة وأصبحت يُنظر إليها كنسق إقليمي فرعي متميز، وتجدر الإشارة أن الحوض الشرقي يحتوي بدوره على أحواض فرعية أحياناً تُستهدف من خلال التحليل دون غيره، مثل: حوض الشام والذي يشمل قبرص، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا وفلسطين، وأحياناً ما تُشير بعض التقارير لهذا الحوض الفرعي باعتباره هو ما يُمثل شرق المتوسط، خاصة في التقارير الصادرة من الفترة 2010-2014 نظراً لأن بداية الاكتشافات المكثفة كانت في هذه المنطقة، ومن أبرز الجهات التي اعتمدت هذا التوصيف "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" في تقريرها الصادر في أغسطس 2013 (جمال الدين، 2019، ص571)، وتوجد أحواض فرعية أخرى مثل: حوض ايجة الذي يقع بين الساحل الغربي لتركيا والساحل الشرقي لليونان، ويتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر مضيق البوسفور والدردينيل (السباعي، 2018م، ص124).

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة حوض شرق المتوسط

تتميز منطقة حوض شرق المتوسط بطبيعة جغرافية ذات عناصر متكاملة تتوزع بين دوله، إلى جانب تحكم الإقليم بشريان الاقتصاد العالمي (الزواوي، 2015م، ص8) كونه يضم ممرات بحرية استراتيجية تربط

قارات العالم القديم بعضها ببعض، ومنها مضيقي البوسفور والدردينيل اللذان يصلان بين البحر المتوسط والبحر الأسود(مقلد، 1977م، ص8)، كما وتوفر قناة السويس الوقت والطاقة حيث توفر التنقل من المحيط الهندي، وترتبط بين الهند والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول الشرق الأقصى، وبالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي، فمنطقة شرق البحر الأبيض أصبحت اليوم تتبوأ موقعًا مهمًا في نقل النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى الاتحاد الأوروبي(ابراهيم، 2022م، ص20)، علاوة على ذلك تتمتع المنطقة بأهمية من المنظور العسكري حيث تمكن الطبيعة الجيولوجية والجغرافيا لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط باستخدام كافة أنواع السفن، بما في ذلك حاملات الطائرات العملاقة وكذلك الغواصات الحربية، كما أن معظم شواطئها تضم العديد من الموانئ، ومما يمكّنها من تقديم جميع التسهيلات العسكرية واللوجستية وخاصة البحرية منها من إيواء وصيانة وما إلى غير ذلك، وهو الأمر الذي أكسبها أهمية كبرى خاصة في ظل التغييرات السياسية الراهنة (قشوش، ص82).

ولعله من المفيد أن نؤكد بأن المنطقة كانت في حالة من الاندماج السياسي والاقتصادي والعسكري على مدار القرون الماضية، ابتداءً من الربع الأول من القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر عندما كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية بالكامل، ومع تراجع قوة الدولة العثمانية عملت الدول الاستعمارية على اقتسام ممتلكاتها فيما عُرف فيما بعد بالمسألة الشرقية.

لما كانت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط قبل الاكتشافات الطاقوية تتميز بتوافرها على مضيقي البوسفور والدردينيل إضافة إلى قناة السويس، وإلى جانب ذلك كانت موانئها ملتقى لخطوط أنابيب البترول، ولقد كان لمسارات هذه الخطوط أهمية في سياسات الدول الاستعمارية تجاه المنطقة، فقد أضحت في الوقت الحالي وبعد اكتشافات الطاقة تشكل أهدافاً جيوسياسية وجيوستراتيجية في تفاعلات القوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية لمنطقة شرق المتوسط

يعدّ الغاز الطبيعي ذا أهمية كبرى ومصدرًا حيويًا للطاقة الحرارية الأكثر استخدامًا في العالم بنسبة (21.7%) والفحم (28.1%) حيث حدثت قفزة كبرى في عملية إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى العالم بنسبة تزيد عن (195%) خلال الفترة من سنة 1973-2016، وقد تعزز ذلك عبر استغلال الغاز غير التقليدي والمتمثل في الغاز الصخري وغيره حيث تزايد الطلب عليه مجددًا خاصة بعد عام 2015م مدفوعًا بتزايد الطلب عليه في كلٍ من الصين، وأوروبا، واليابان التي أصبحت تستغني عن محطات توليد الطاقة بالفحم والطاقة النووية، وتتجه نحو استخدام الغاز الطبيعي لعدة أسباب ومنها المرتبطة بالبيئة والاتفاقيات النازمة لها مثل: اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015م، أو لأسباب أخرى تتعلق بالأمن والسلامة والتي أضحت الحاجة ملحة إليها بعد الكارثة التي تعرضت لها منشأة فوكوشيما النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية في اليابان عام 2011م، وفي عام 2016م ارتفعت الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي وفقًا لشركة بريتيش بتروليوم بنسبة (18%) عما كان عليه عام 2006م و(51%) عما كان عليه عام 1996م، أما جغرافيًا فتقع (42.5%) من الاحتياطات العالمية من الغاز في منطقة الشرق الأوسط، وتمتلك إيران وقطر وروسيا وحدهم (48.3%) من الاحتياطات العالمية (Bp, Statistical, 2017, pp.26-35).

وخلال العقد الأخير بدأت منطقة شرق المتوسط والتي يُطلق عليها "حوض الشام" تكتسب أهمية متزايدة في مجال الغاز بعد الاكتشافات الكبرى، والتي بدأت منذ عام 2009م عندما اكتشف تسعة حقول غاز طبيعي عملاقة تعدّ من أكبر حقول الغاز في العالم (جمال الدين، مرجع سابق، ص578)، وفي يناير 2009م اكتشفت كونسورتيوم من شركات طاقة برئاسة شركة نوبل إنيرجي الأمريكية حقل غاز ضخم على بعد 90 كيلومتر من الساحل الإسرائيلي أُطلق عليه اسم "تمار"، وقُدّرت الاحتياطات في هذا الحقل آنذاك "274" مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مما أدى إلى تحول جذري في الاقتصاد الإسرائيلي(سليمان، 2017م، ص76)، وقُدّرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في سنة 2010 احتمال وجود مايقارب (122 تريليون متر مكعب) من مصادر الغاز غير المكتشفة على سواحل سوريا ولبنان والكيان الإسرائيلي وفلسطين وقبرص (إبراهيمي، ص23).

وفي غزة حيث اكتشفت شركة بريتش بترو البريطانية حقل "غزة مارين" على مسافة 3 كم من القطاع، ويُقدّر مخزونه بقرابة تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وبدأت عمليات الاكتشاف في الازدياد وتوالت مما أكسب المنطقة أهمية استراتيجية، حيث توافدت الشركات الأجنبية وكُلِّفت بأعمال الاستكشافات في بعض المناطق، وساهم ذلك في تأجيج الخلافات حول معايير التقاسم والتنقيب، حيث اكتشفت شركة نوبل انرجي في أواخر 2011 حقل افروديت في المنطقة الاقتصادية الخالصة في المياه الجنوبية الشرقية لجزيرة قبرص، ويبلغ احتياطي الحقل حوالي تسعة تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ثم تلى هذا الاكتشاف اكتشاف آخر في عام 2018 حيث أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية أكسون موبيل عن حقل يحوى من 170-230 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (فراج وعبدالحكيم، 2012م، ص 122-123).

وشهدت مصر طفرة في اكتشافات الغاز الطبيعي حيث يُعدّ حقل "ظهر" على بُعد 185 كيلومتر من السواحل المصرية، وباحتياطي غاز يُقدّر (2.7) مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهذا ما يجعله أكبر اكتشافات الغاز في العالم في السنوات الأخيرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية، وهو ملاصق للمنطقة الاقتصادية القبرصية.

كما وتشير التقديرات الأولية أن لدى لبنان احتياطي يقدر بنحو (82) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، كما وتشير التوقعات أن إمكانية اكتشاف الغاز في المناطق المقابلة للبنان أكبر من جيرانها من دول شرق المتوسط، وعلى الرغم من ذلك كانت لبنان من آخر الدول في استغلال احتياطي الغاز في المنطقة (إبراهيمي، ص 24-25)، ويمكن الوقوف على أهمية الغاز في منطقة شرق المتوسط من الناحية الجيوستراتيجية:

1. الأهمية الجيوبولتيكية للمنطقة الأوسع التي يقع فيها، وهي منطقة الشرق الأوسط والتي تضم حوالي (47%) من احتياطي النفط في العالم، و(41%) من احتياطي الغاز في العالم، وزاد أهميتها انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور والدرديل وجبل طارق.
2. الآمال الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تحملها اكتشافات الطاقة في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار، والتي من الممكن أنها ستغير الكثير من المعطيات السياسية والاقتصادية للمنطقة.
3. الصراع على استغلال ثروات الهيدروكربون والتنافس على طرق تصديره والتزام على حصص الأسواق الخارجية.
4. تحول دول المنطقة إلى لاعب دولي صاعد خاصة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (باكير، 2018م، ص 3).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن تواتر هذه الاكتشافات الطاقوية قد رفعت من سقف طموحات دول شرق المتوسط لإمكانية زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي والبحث عن مصالح ومنافع جديدة تحقق أهدافها، كل هذه المستجدات والمعطيات جعلت الشركات النفطية الدولية تتهافت على المنطقة، وألهبت التنافس الإقليمي على هذه الموارد مما جذبت أنظار القوى الكبرى الأمر الذي أدى إلى تغير الكثير من التحالفات في المنطقة خاصة بعد المطالبات الملحة على ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المحور القادم.

المحور الثاني: أطراف الصراع وطبيعة التحالفات بين القوى في شرق المتوسط

تظل الصراعات السياسية طويلة الأمد إحدى السمات المميزة لمنطقة المتوسط، كما وتعدّ النزاعات الحدودية البحرية جزءاً منها، ويقع بعضها خارج الآليات المعتادة لتسوية المنازعات البحرية الدولية بسبب سيطرة سياسات القوة على تفكير وسلوك نخبتها السياسية، ويبرز هذا على نحو خاص من خلال النزاع الحدودي اللبناني مع إسرائيل والذي بدأ عام 2007م بإشراك قبرص فيه أيضاً، كما تبرز مشكلة أخرى وهي النزاع الدائر بين قبرص وتركيا بسبب تقسيم الجزيرة منذ التدخل العسكري التركي عام 1974م، ويبقى الصراع العربي الإسرائيلي العامل الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة (قبلان، 2018م، ص 88).

أولاً: اللاعبون الإقليميون والدوليون في منطقة شرق المتوسط

1- تركيا: يشكل وضع تركيا المُتعطش للطاقة في حد ذاته نموذجًا مثيرًا للاهتمام، وتحديدًا في ظل علاقاتها المتوترة مع عدد من دول المنطقة، والتي تسعى جادة إلى الاستفادة من موقع المنطقة والذي يعزز موقعها باعتبارها محوراً لأمن الطاقة، ونظرًا لمحدودية احتياطها من الهيدروكربونات الأليفاتية والتي تمتلك دول الجوار موارد وفيرة منها، فإن هذا الأمر يفرض على تركيا أن تقوم بعلاقات مستقرة في مجال الطاقة، وهذا يتزامن مع الطلب المحلي في تركيا على الطاقة مما يؤدي إلى تكثيف جهودها في سبيل تأمين مصادر الطاقة، والذي يعتبر مطلبًا اقتصاديًا وجيوستراتيجيًا رئيسًا لتركيا (كيطان، 2021م، ص285) حيث تعتمد في توفيرها على دول أخرى مثل: إيران وروسيا من أجل تغطية احتياجاتها، وقد بلغت احتياجات تركيا من الطاقة إلى نحو (45) مليار دولار في عام 2018، وهذا يُعد ضغط كبير على ميزانية الدولة يقابله في ذلك انهيار الليرة التركية في مقابل الدولار، ولهذا السبب تبحث تركيا عن مصادر بديلة من أجل تقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية، ولذلك تعدّ موارد الطاقة في شرق المتوسط مسألة حيوية وهدف رئيسي للحصول على أكبر قدر منها.

ومن جانب آخر تُعدّ منطقة شرق المتوسط من بين المناطق التي تتمتع فيها تركيا ومنافسيها الإقليميين بحسابات استراتيجية مختلفة؛ إذ تسعى كلٌّ من مصر واليونان وقبرص إضافة إلى إسرائيل إلى عزل تركيا عن محيطها الإقليمي والدولي من خلال إقامة تحالفات وإنشاء منتديات رسمية.

2- قبرص اليونانية: تحتل جزيرة قبرص أهمية استراتيجية تجعلها نقطة نزاع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، فهي تقع في قلب البحر الأبيض المتوسط وبها قاعدتان عسكريتان تخضع للنفوذ اليوناني، فموقعها في شرق المتوسط يعتبر مثاليًا للاتحاد الأوروبي لفرض نفوذه (الزواوي، ص58).

قامت تركيا بغزو جزيرة قبرص عسكريًا في عام 1974م بحجة حماية القبارصة الأتراك، مما أدى إلى تقسيم الجزيرة منذ ذلك الحين؛ إذ نشأت حكومة في القسم الشمالي لم تعترف بها إلا تركيا، فيما ظلت الإدارة القبرصية اليونانية تسيطر على جنوب الجزيرة، بوصفها حكومة قبرص الشرعية المُعترف بها دوليًا (قبلان، ص90).

3- مصر: دخلت إلى سوق الغاز فعليًا في شرق المتوسط بداية من عام 2015م، وبدأت في حالة من الاضطرابات والتحالفات بعدما أعلنت عن اكتشافها لحقل "ظهر" والذي يعد من أكبر حقول الغاز في المنطقة، ولهذا فقد عزز هذا الاكتشاف من دورها في سوق الغاز الطبيعي وعزز مكانتها الإقليمية، خاصةً بعد امتلاكها لمحطتين لإسالة الغاز الطبيعي، فضلًا عن تحسُّن علاقاتها مع قبرص واليونان، فضلًا عن إعادة ترميم علاقاتها مع إسرائيل (كيطان، ص287).

4- اليونان: تتسم المشكلة بين اليونان وتركيا ببعدين، الأول يرتبط بالدولتين مباشرة، والثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص التركية وقبرص اليونانية، فالاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في المياه القبرصية لم تكن نذير خيرٍ لطرفي النزاع، ومع إعلان قبرص عن حقل "كاليبسو" الغازي عام 2018م ارتفعت حدة التوترات والمهاترات بين طرفي الصراع؛ لتوقيع اليونان لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينها وبين كل من إسرائيل ومصر ولبنان، مما دفع أنقره للمطالبة بحصتها في المناطق التي تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للقبارصة الأتراك، وتنطلق تركيا من كون الثروات المكتشفة في الجزيرة ملكًا للجميع (عبيد، 2021م، ص147).

5- إسرائيل: تاريخيًا كانت تعتمد بشكل أساسي على استيراد احتياجاتها من الغاز من خارج حدودها، لا سيما مصر من خلال خط العريش عسقلان، فضلًا عن كميات أخرى من الغاز المسال عبر الموانئ، إلا أنه وبعد اكتشاف حقل غاز "ماري_بي" بداية سنة 2000م والذي ساهم بشكل كبير في توفير قرابة 40% من احتياجاتها الداخلية، ثم توالى الاكتشافات في سنة 2009م والمتمثلة في حقل تمار، وحقل داليت وليفيانان وحقل "غازي روى (الباسوسي، 2018م، ص60)، هذه الاكتشافات الضخمة جعلت إسرائيل أكثر انخراطًا في الصراعات الإقليمية خاصةً مع دول الجوار العربي، وعلى صعيد السياسات الخارجية يعدّ تصدير الغاز الطبيعي المكتشف وسيلة لإحداث تعاون، وقد يكون مستقبلًا مدعاة للخلاف خاصةً مع لبنان على خلفية ترسيم الحدود البحرية (كيطان، مرجع سابق، ص288).

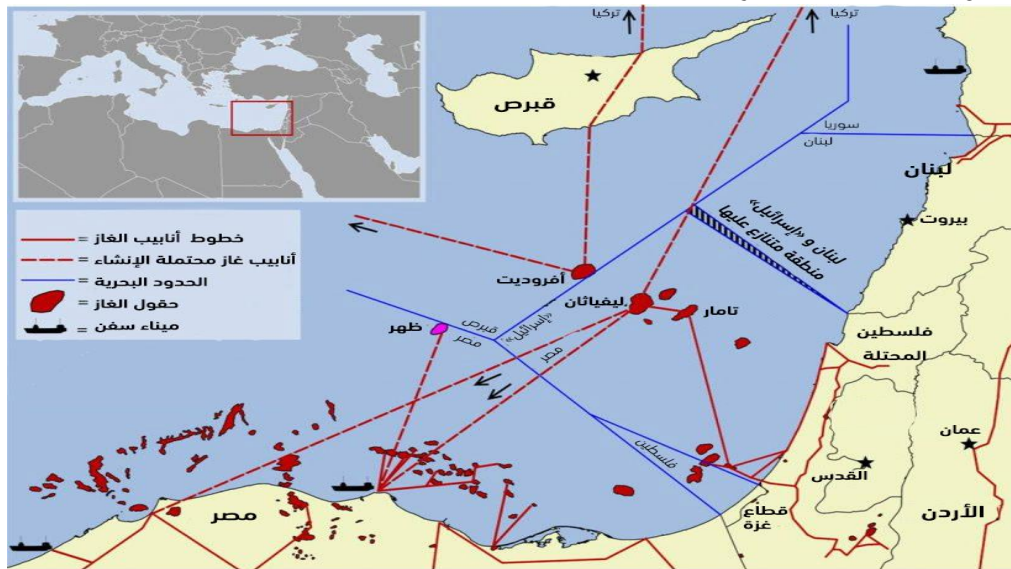
6- روسيا: يمثل الساحل السوري المطل على البحر المتوسط نقطة انطلاق نحو المحيط الأطلسي، وبالتالي فإن التواجد الروسي في سوريا يعني توازن قوى عالمي في المنطقة، وازدادت أهمية الموقع الجغرافي لسوريا بصورة ملحوظة بعد عام 2011م عندما تم اكتشاف الاحتياطي من الغاز الطبيعي في سواحل المتوسط المقابلة للساحل السوري، والذي قُدِّر بنحو (705) مليار م³ في حين أن الاحتياطي القابل للإنتاج هو (405) مليار م³، فضلاً عن قرب هذا المصدر الطاقوي من السوق العالمية (الربيعي وفاضل، 2017م، ص297)، واستخدام روسيا حرب ممرات الطاقة الغازية لصالحها، والوقوف في وجه أي مشروع يفك الطوق على أوروبا مصدره المنطقة العربية (الزهيري، 2020م، ص423).

7- الولايات المتحدة الأمريكية: أقر الكونغرس الأمريكي تشريعاً لتعزيز موقع الولايات المتحدة في سوق غاز شرق المتوسط، ونص القانون على تعزيز العلاقات الأمنية مع اليونان، ويهدف التشريع إلى جعل الولايات المتحدة لاعباً رائداً في سوق الغاز في المنطقة، كما أن شركات البترول الأمريكية كان لها دور في اكتشاف وإنتاج المصادر الهيدروكربونية في شرق المتوسط لاسيما نوبل للطاقة (فراج و عطوة، مرجع سابق، ص 133-134).

كذلك في إطار الجهود الأمريكية لتعزيز تواجد العسكري والاستراتيجي في منطقة جنوب شرق أوروبا، وكذلك في سياق التعاون العسكري المتزايد مع اليونان تسعى الولايات المتحدة لتحويل ميناء "ألكساندروبولي" اليوناني المطل على بحر إيجه، والذي يقع شمال شرق اليونان وبالقرب من الحدود التركية إلى قاعدة بحرية مشتركة مع اليونان، والتي تسعى من خلالها إلى توفير بديل استراتيجي في حال تعطل عبور قواتها ومعداتها العسكرية إلى البحر الأسود عبر المضائق التركية "الدردنيل والبوسفور"؛ إذ سيكون هذا الميناء بمثابة بوابة لممر بري يسمح للقوات الأمريكية إلى الوصول إلى شرق أوروبا (فؤاد، 2022م، ص11).

إضافة إلى تواجد إسرائيل من بين الدول الفاعلة في منطقة شرق المتوسط، والتي تتعهد الولايات المتحدة بحماية أمنها.

8- الاتحاد الأوروبي: يريد الاتحاد الأوروبي تعزيز أمن الطاقة لتنويع موارد الواردات خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية والاحتياجات الأوروبية للغاز الروسي؛ حيث إن تنوع مصادر الغاز الطبيعي يحرر الاتحاد الأوروبي من الهيمنة الروسية، لا سيما دول جنوب وشرق أوروبا. وأنه بتوقيع مشروع أنابيب شرق المتوسط "أيست ميد" الذي وقعته قبرص واليونان وإسرائيل سيكون له دور في إمداد غاز شرق المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي (فراج و عطوة، ص134). الشكل 1 يبين حقول الغاز والخطوط المحتملة لتصديره.



الشكل 1: خريطة حقول الغاز والخطوط المحتملة لتصديره.

المصدر: قبلان، مروان (2018) اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: الفرص والتحديات الجيوسياسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص11.

ثانياً: الصراعات الإقليمية حول الغاز في شرق المتوسط

1- الصراع الإسرائيلي اللبناني: ظهر الخلاف الحدودي البحري بين الجانبين في أوائل عام 2010م؛ حيث رفضت لبنان التصديق على الاتفاقية البحرية التي وقعت في عام 2007م بين لبنان وقبرص اليونانية، ويمكن تفسير عدم مصادقة البرلمان على الاتفاقية بسبب الضغط التركي؛ حيث تعارض تركيا الاتفاقيات التي قامت بها قبرص مع جيرانها، وبعد شهر واحد من اكتشاف حقل ليفيathan في عام 2010م قدمت لبنان وثيقة رسمية للأمم المتحدة سنة 2010م تحدد فيها حدودها الرسمية مع كل من قبرص وإسرائيل مستندة على تنقيح اتفاقية 2007م.

وفي عام 2011م تبنت إسرائيل مساراً لحدودها البحرية بناء على اتفاقية 2007م بين قبرص ولبنان وحوّلت الحدود 14 كم لصالحها، ومنذ ذلك الحين تتنازع لبنان وإسرائيل على مثلث بمساحة 850 كم مربع يمكن أن يحتوي على احتياطيات كبيرة من الغاز، فُدّرت الاحتياطيات بحوالي 340 مليار متر مكعب وفقاً لمعهد البترول الفرنسي للطاقة الجديدة (بالخير وشرقي، ص291-292).

2- الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: في سنة 2000م اكتشفت شركة "بي جي" البريطانية مكامن الغاز الطبيعي بالقرب من قطاع غزة، غير أنها لم تتمكن من استغلاله؛ نظراً لاتفاقية أسلو التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل سنة 1994م بشأن قطاع غزة وأريحا، وحيث نصت الاتفاقية على ولاية السلطة الفلسطينية على 20 ميلاً بحرياً من ساحلها، وقد أعطت الحق لإسرائيل في منع ووقف حركة النقل البحري في المياه الفلسطينية لأسباب أمنية تقدرها إسرائيل، وهذا ما مثل ذريعة لوضع مزيد من القيود على أنشطة الجانب الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بحقوقه في المنطقة الاقتصادية الخالصة (السيد، 2021م، ص446).

3- الصراع التركي القبرصي: نظراً لموقعها الجغرافي على مفترق طرق التكتلات الحضارية المختلفة والتحالفات الاستراتيجية العدائية؛ فإن قبرص في قلب قضايا القوة التي نشأت في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة حاول الاتحاد السوفيتي السيطرة على هذه المستعمرة البريطانية السابقة من خلال جذبها إلى المعسكر الشيوعي، وبعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام العالمي الجديد والتحويلات السياسية بعد سنة 2011م، كل هذه الأحداث ساعدت في إبراز الأهمية الاستراتيجية لقبرص والتي تقع بين أوروبا والشرق الأوسط، وقد أثارت الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط شهية البلدان المتشاطئة مما زادت حدة التوترات بينها وبين تركيا (بالخير وشرقي، مرجع سابق، ص 493).

وكانت جمهورية قبرص قد وضعت حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة مع دول الجوار مع مطلع القرن الواحد والعشرين، فوقعت اتفاقية عام 2003م ومع لبنان عام 2007م ثم مع إسرائيل عام 2010م، واتفاقية إضافية مع مصر عام 2013م، وبدأت في إعطاء تراخيص لشركات أجنبية للتنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها (سلمان، 2020م، ص 21).

فمع اكتشاف حقل أفروديت داخل الحدود الجنوبية لقبرص، واحتمالية وجود احتياطيات أخرى بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص؛ عارضت تركيا بشدة استغلال الغاز الطبيعي المكتشف، إلا إذا تم مشاركتها مع الجزء الشمالي من الجزيرة الذي يقع تحت سيطرة تركيا (سليمان، ص78). والشكل 2 يبين أهم المواقع المتنازع عليها بين قبرص الجنوبية وتركيا.



الشكل 2: أهم المواقع المتنازع عليها بين قبرص الجنوبية وتركيا.

ويشكل الاعتراف الدولي بجمهورية قبرص وعاصمتها "نقوسيا" الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها قبرص لممارسة سيادتها على حدودها البحرية، بما فيها المنطقة الاقتصادية الخالصة، وقد عبّر عن ذلك رئيس جمهورية قبرص اليونانية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011م حين قال: "إن عمليات التنقيب عن الغاز في المنطقة القبرصية الخالصة تتم في ضوء اتفاقيات الحدود البحرية التي أبرمتها قبرص مع دول الجوار، وتتوافق مع القواعد القانونية المترتبة عليها ومع القانون الدولي للبحار الذي صدقت عليه الجمهورية القبرصية المعترف بها دوليًا، إلا أن عدم الاعتراف التركي مدعومًا بقبرص الشمالية بقبرص الجنوبية كجمهورية مستقلة هو ما يفقدها تمثيل كافة الأطراف القبرصية في ظل عدم وجود تسوية شاملة"، بناءً عليه سعت تركيا بكل الوسائل لوقف الأنشطة التي تمارسها قبرص اليونانية الجنوبية في مياهها الاقتصادية (عبدالحاميد، 2022م، ص 10-11)، وفي عام 2013م نفذت تركيا مسًا بحريًا بالنيابة عن قبرص الشمالية ولم تتوقف تركيا عند هذا الحد، فقد استمر التصعيد عندما منعت سفينة تنقيب نرويجية من التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعلى أثر ذلك رفعت قبرص الجنوبية المشكلة إلى الاتحاد الأوروبي باعتبار تركيا عضو مرشح للانضمام للاتحاد الأوروبي، ثم جرت مفاوضات واجتماعات بين ممثلي القبارصة الأتراك وممثلي القبارصة اليونانيين بحضور كلٍ من: بريطانيا، تركيا، واليونان في يناير 2017 بشأن توحيد الجزيرة، ولم يُتوصل إلى حل بين الطرفين في هذا الشأن (عبدالعليم، 2017م، ص 148).

إلا أن حدة التحركات التركية لم تتوقف، ففي فبراير 2018 استخدمت تركيا التهديد بالقوة لمنع شركة أيني الإيطالية من التنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعلى أثر ذلك رفعت قبرص شكوى في سبتمبر 2019 إلى محكمة العدل الدولية في ظل الممارسات التركية إلا أن الممارسات التركية لم تتوقف، مما أدى إلى صدور تدابير سياسية ومالية والتي ترمي إلى فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في يوليو 2019 (جمال الدين، ص 583-584).

4- الصراع التركي اليوناني: يعدّ الصراع بين الجارتين امتدادًا لصراع تاريخي قديم، وعلى الرغم من التجاور بين البلدين إلا أنهما متباعدتان سياسيًا ولغويًا وعقائديًا، ويرجع الصراع إلى سيطرة الدولة العثمانية على اليونان في القرن الخامس عشر حيث وقعت اليونان وقبرص وجزر أيجي تحت سيطرة الدولة العثمانية (الرشايدة، 2021م، ص 372)، وبعد هزيمة الأخيرة في الحرب العالمية الأولى تم توزيع الأراضي والجزر التي كانت تمتلكها تركيا على بعض الدول الأوروبية، ومن بينها جزيرة "كاستيلوريزو" التي أصبحت تحت السيادة اليونانية رغم بعدها عن سواحل تركيا بميل واحد فقط؛ حيث تعدّ تركيا ترسيم الحدود وفق قانون البحار على هذه الجزر إجحافًا بحقوقها التاريخية في حوض شرق المتوسط.

وانطلاقاً من هذا المبدأ رفضت تركيا الاتفاقيات التي وقعتها قبرص اليونانية بشأن ترسيم الحدود البحرية مع كل من لبنان وإسرائيل ومصر، ذلك لأنها لا تعترف بجمهورية قبرص اليونانية إلا في حالة اتفاق الجميع على تسوية سياسية شاملة، تضمن حقوق القبارصة الأتراك واليونانيين قبل البدء في أعمال الاستغلال والتنقيب (بالخير وشرقي، ص 493-493).

ويمكن تحديد محاور الصراع اليوناني التركي من خلال التركيز على جزيرة قبرص، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والمجال الجوي، وحدود المياه الإقليمية لبحر إيجه (الرشايدة، ص 372).

وفقاً لمعاهدات "لوزان" عام 1923م و"صداقة" عام 1930م و"باريس" 1947م المبرمة بين الجانبين فإن جزر بحر إيجه تقع تحت السيادة اليونانية، ولكنها يجب أن تظل منزوعة السلاح وخالية من أي تواجد عسكري يوناني، ولكن في الأونة الأخيرة وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا قامت اليونان بنشر مدرعات أمريكية الصنع على جزيرتي "ساموس وليسبوس" القريبتين من السواحل التركية، بينما تسببت أزمة تسليح الجزر في إحياء الخلافات مرة أخرى حول المياه الإقليمية، والتي تجادل اليونان بأنها يجب أن تمتد لمسافة 12 ميل من سواطي بحر إيجه بدلاً من 6 ميل الحالية؛ وفقاً لقانون البحار الذي وقعت عليه اليونان بينما رفضت تركيا التوقيع عليه (فؤاد، ص 11).

ثالثاً: تداعيات صراع الطاقة على الأطراف الإقليمية

1- الصراع على الغاز من منظور حدودي: يعدّ الخلاف الرئيسي في شرق المتوسط يتعلق بتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المنطقة والحدود البحرية بينها، والتي يتم تحديدها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (ميرجيو، 2020م، ص 6)، ووفقاً لهذه الاتفاقية الأممية يحق للدولة الساحلية الحصول على مساحة تبلغ (320 كم) من سواحلها أو من خط الأساس من سواحلها، إلا أن منطقة شرق المتوسط تتسم بخاصيتين تعوقان استغلال الدول الساحلية لثرواتها وتولد المشكلات الحدودية بينها، تتعلق المشكلة الأولى بالطبيعة الجغرافية والجيولوجية للمساح المائية بشرق المتوسط؛ حيث يتميز بشكل مقعر يجعل هناك تداخل في المناطق التي يمكن لكل دولة أن تطالب بها قانونياً، وبالتالي يتطلب الأمر مزيد من العمليات التفاوضية التي تأتي بتسويات بين تلك الدول التي يجمع بينها صراعات ونزاعات ممتدة ومتجددة، والمشكلة الثانية أن ثلاثة من دول شرق المتوسط لم توقع على قانون البحار الصادر من الأمم المتحدة وهي: سوريا وإسرائيل وتركيا (Atesoglu, Guney, 2019, p89).

بالتوازي مع اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط تزايدت التعقيدات القانونية والسياسية لمختلف الأطراف؛ نظراً لوجود خلافات ومشكلات قديمة جديدة حول الحدود البحرية لكل دولة، ومن ثم حصة كل دولة من هذه الاكتشافات وما قد تمثله من فرص للتعاون الاقتصادي والسياسي إلى تهديدات عسكرية، أي بمعنى أن تلك الأهمية المتزايدة لتلك الحقول والاكتشافات قد يواجهها الكثير من المؤثرات العكسية وبعض التداعيات على دول المنطقة عموماً والتي يمكن أدرجها فيما يأتي:

معظم دول شرق المتوسط لم تكن جاهزة من ناحية البنية القانونية المناسبة للاستثمار قبالة سواحلها، وكذلك الاكتشاف في حد ذاته يحتاج لعدة معطيات أهمها: وجود سوق للاستهلاك مع توفر بنية تحتية، فضلاً عن وجود طلب عليه، وطرق نقل متطورة لغرض إيصاله إلى الأسواق الخارجية في حالة كانت الاكتشافات تفوق الاستهلاك المحلي، ناهيك عن عدم قدرة بعض اللاعبين الذين يتطلعون للتصدير الاعتماد على أنفسهم بصورة مباشرة، وذلك بسبب الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للتصدير أو لارتفاع تكاليف التنقيب.

وعلى خلفية هذه التحالفات فإن التنافس والصراع قد يتطور ليشكل نواة نزاع جديدة في ظل حالة التعقيد التي تحيط بالتطلعات السياسية والاقتصادية لتلك الدول؛ للحصول على مميزات المركز الإقليمي للطاقة في تلك المنطقة الحيوية التي تتشابه فيها الحدود البحرية والتي تحتوي على مقدرات طاقة كبيرة (العدوان، 2013م، ص 149-150).

"وفي ضوء هذه المعطيات انحصر الصراع في المنطقة بين تركيا من جهة واليونان وقبرص، ومصر وإسرائيل من جهة أخرى، وبدرجة أقل فلسطين وسوريا ولبنان، وهي الدول التي يمكن أن تعدّ دول فقيرة للطاقة؛ نظراً لقلة مواردها النفطية مقارنة بدول الشرق الأوسط كالحليج العربي مثلاً.

في موضع آخر نجد تركيا تستورد أغلب منتجاتها النفطية من الخارج، واليونان تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، جمهورية مصر العربية تمر هي الأخرى بأزمة اقتصادية على خلفية الاستدانة من البنك الدولي، وإسرائيل وجدت في اكتشاف الغاز فرصتها لزيادة مواردها واستغلال قوتها العسكرية وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ للاستحواد أكثر قدر ممكن من غاز شرق المتوسط" (عبيد، ص151).

2- الصراع على أنابيب الغاز: لا يتوقف الصراع بين دول شرق المتوسط على المناطق والحدود فقط، وإنما يمتد إلى استغلال الثروات أيضاً بما في ذلك عملية تصديرها إلى الخارج، باستثناء تركيا ومصر فليس هناك استهلاك للغاز من قبل دول المنطقة، ولذلك فإن كل الخيارات الممكنة لتصدير الغاز من حوض شرق المتوسط تنظر بشكل أساسي إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية كسوق محتملة؛ لكونها مستهلكاً ضخماً للغاز من جهة، ولقربها الجغرافي نسبياً من المنطقة مقارنة بمناطق الاستهلاك الكبرى في شرق آسيا.

لا يستطيع بعض اللاعبين الذين يتطلعون إلى التصدير والاعتماد على أنفسهم مباشرة، ويرجع السبب إما لتواضع كميات الغاز المكتشفة، وإما بسبب الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للتصدير، أو لارتفاع تكاليف التنقيب، باستثناء مصر تكاد كل المواصفات تنطبق على كل الدول الأخرى، وهو ما يحتم على اللاعبين المعنيين النظر في خيارات التصدير المشتركة التي تعتمد على دمج مصادر الغاز المكتشفة، وعلى استغلال بنية تحتية قائمة، فإذا ما كان الغاز القبرصي مثلاً سيخصص للتصدير لأوروبا؛ فهو يحتاج إلى استثمارات هائلة في إنشاء محطات التسبيل، إضافة إلى خطوط النقل و ضمانات تسويق وشراء، وتعدّ هذه العملية مكلفة وتحتاج إلى دعم لوجستي على جميع المستويات، وهو الأمر نفسه ينطبق على الحالة الإسرائيلية في الوقت الراهن.

تمتلك مصر بنية تحتية جاهزة لأعمال التصدير من بينها منشآت لتسييل الغاز على ساحل المتوسط، هذا يعني بأنها لن تحتاج استثمارات ضخمة لنقل فائض الغاز إلى الأسواق الخارجية، فهناك أفضلية لمصر من الناحية اللوجستية، ربما تستثمر سياسياً عن طريق ملف الغاز لإغراء لاعبين آخرين للانضمام إليها من بينهم إسرائيل وقبرص واليونان، ولعل هذا ما يفسر التفاهات المتعلقة بالاتفاقيات المبرمة بينهم (باكير، ص8).

المحور الثالث: فرص الحركة والمناورة في ملفات صراع الطاقة

أولاً: التعاون التركي الإسرائيلي في شرق المتوسط

من أجل تنفيذ سياساتها وإدارة أزماتها في شرق المتوسط عملت تركيا على المصالحة مع إسرائيل على خلفية سفينة "ممرمة" في يونيو 2016م، وبناءً على ذلك أعلنت شركات إسرائيلية تعمل في حقل "ليفانثان" سنة 2017م بأنه سيتم بناء خط طوله (300 ميل) ممتد من إسرائيل وحتى تركيا، ويتمتع هذا الخط بميزة تكاليفه القليلة وقربه من السوق الداخلية التركية، مما يمكن تركيا من تصدير الفائض إلى أوروبا.

غير أن أي خط يمر من إسرائيل عبر تركيا لا بُد وأن يقطع المياه الإقليمية القبرصية، وقد أعلنت قبرص بأنها سوف تقوم بإيقاف هذا الخط؛ إذا لم تقم أنقرة بإصلاح علاقتها مع نيقوسيا، ومن ثم فإن فشل المحادثات القبرصية التركية التي تمت في سويسرا في يوليو سنة 2017م كان متوقعة، وذلك لأن نجاح هذه المحادثات سوف يعطي الضوء الأخضر لكل من إسرائيل وتركيا لبناء هذا الخط، ولذلك دفعت اليونان حليفها قبرص لإفشال اتفاق السلام، كذلك استخدمت قبرص نفوذها داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لوقف هذا المشروع (البدر، 2021م، ص572).

كذلك إن بقاء الوضع على ما هو عليه في جزيرة قبرص يُرضي اليونان، فالسلام الفدرالي من الممكن أن يؤدي إلى تشارك كل من تركيا وقبرص في عوائد الطاقة، إضافة إلى عوامل أخرى ساهمت بشكل أو بآخر في عدم إتمام الصفقة ومنها دعم تركيا لحركة حماس، كذلك عدم وجود ضمانات على المستوى الأعلى في إسرائيل، كذلك وجود الخط من الممكن أن يؤثر على العلاقات الاستراتيجية بين كل من إسرائيل وقبرص.

وتنفيذاً لسياساتها الخارجية المناوئة لتركيا عملت اليونان على تكثيف علاقتها الدبلوماسية؛ لتكوين تحالف في المنطقة وإنشاء طرق بديلة لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا، فبعد مرور أربعة أشهر على فشل محادثات السلام القبرصية وبالتحديد في ديسمبر 2017م، قامت اليونان بتوقيع مذكرة تفاهم مع كل

من: قبرص، إسرائيل، وإيطاليا بدعم سياسي ومالي من الاتحاد الأوروبي لبناء خط غاز شرق المتوسط، والذي من المقرر أن ينقل الغاز من سواحل قبرص وحتى إسرائيل وصولاً إلى إيطاليا، وفي ديسمبر 2018م واثناء قمة قبرص واليونان وإسرائيل أعلنت الدول الثلاثة أن اتفاقية غاز شرق المتوسط سوف يتم توقيعها خلال عام (البدري، ص 573).

ثانياً: التعاون المصري اليوناني القبرصي

توالت اللقاءات بين الدول الثلاثة حتى وصلت إلى سبعة قمم، ابتداءً بقمة القاهرة عام 2014م وحتى قمة أكتوبر 2020، وكان أهمها القمة الأولى والتي صدر عنها إعلان القاهرة وهو بيان موحد رسخ للشراكة بينها، وركز على عدة محاور وهي: الأمن، والتنمية، والاستقرار، والمكانة، وتوحيد الرؤى والمواقف في القضايا الإقليمية، وبهذا أثارت هذه اللقاءات قلق تركيا خاصة وأن الاجتماع الخامس كانت فيه إشارة إلى ضرورة حل المشكلة القبرصية؛ حيث عبّرت تركيا عن رفضها لهذا التحالف واعتبرته موجهاً ضدها. ومن خلال البيان الختامي للقمة السابعة أكدت هذه الدول عن رفضها للسياسات التركية الداعمة للمليشيات المؤدلجة في كل من سوريا وليبيا، والانتهاكات المستمرة للمياه الاقتصادية الخالصة لقبرص وضرورة سحب قواتها من شمال قبرص (جمال الدين، ص 605-606)، كما أكدت الدول الثلاث على الطابع العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعن رغبتهم في مواصلة المفاوضات لترسيم الحدود، كما تم توقيع اتفاقية بين كل من مصر وقبرص سنة 2018 لإقامة خط أنابيب بحري مباشر؛ لنقل الغاز الطبيعي من حقل "افروديت" القبرصي إلى تسهيلات الإسالة بمصر في محطتي إدكو ودمياط، وذلك من أجل تصديرها إلى الأسواق العالمية (السعيد، وعطوة، ص 135).

ثالثاً: إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط

في يناير 2019م تمت الدعوة لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط في القاهرة وتكون من قبرص، اليونان، إسرائيل، مصر، إيطاليا والسلطة الفلسطينية، وذلك بهدف تنمية التعاون بين هذه الدول في مجالات متعددة، وفي يناير 2020م طالبت فرنسا بالانضمام إلى عضوية هذا المنتدى، بينما طالبت الولايات المتحدة بأن تقوم بدور المراقب (Winter and Linden, 2019, pp1-4).

وضع المنتدى مجموعة من الأهداف:

1. تعظيم الاستفادة من اكتشافات الغاز الطبيعي من منطقة شرق المتوسط.
 2. العمل على إنشاء سوق غاز إقليمية تحقق مصالح الدول الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب.
 3. تأسيس منظمة إقليمية تحترم حقوق الأعضاء بما يتفق مع قواعد القانون الدولي.
 4. مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها.
 5. تعميق الوعي بالاعتماد المتبادل والفوائد التي يمكن أن تُجنى من التعاون والحوار بين الأعضاء، وقد تم اختيار مصر كمركز للمنتدى، وذلك لأن مصر تعدّ الدولة الوحيدة بين الدول الأعضاء التي تمتلك بنية تحتية تضم وحدتين لإسالة الغاز من خلال مصنعي "إدوكو ودمياط".
- وبذلك أرسى المنتدى خريطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط تستبعد منها تركيا، كما عمّق دور مصر المركزي لصناعة غاز شرق المتوسط، والسبب في الدور الريادي لمصر هو الاكتشافات الضخمة للغاز في مياها الإقليمية، إضافة إلى دورها السياسي في المنطقة (السعيد وعطوة، ص 136-137).

رابعاً: الاتفاقية التركية الليبية

حاولت تركيا بمحاولة كسر العزلة استكمال طموحاتها في المنطقة حيث وجدت ضالتها في ليبيا، والتي تعاني من انقسامات سياسية عميقة وصراعات على السلطة بين حكومة في الغرب الليبي معترف بها دولياً من قبل الأمم المتحدة، وبمقتضى اتفاقية الصخيرات عام 2016م، والبرلمان والجيش الوطني الليبي في الشرق؛ حيث لم تستطع حكومة الوفاق السيطرة على كافة ليبيا، واقتصرت نفوذها داخل العاصمة وضواحيها في ظل فوضى أمنية وسيطرة للمليشيات على القرار السياسي، والتي تشترك مع حكومة الوفاق في معاداة الجيش، وأدى هذا التشرذم إلى تدخل أطراف خارجية عديدة في ليبيا لدعم اطراف على حساب اطراف أخرى (جمال الدين، ص 613)، وفي هذا السياق تعدّ تركيا هي الداعم الأول لحكومة الوفاق

الليبية؛ لمحاولة تحقيق مكاسب سياسية من خلال وجود حليف في شرق المتوسط يقوي نفوذها، ويحقق لها مكاسب اقتصادية من خلال بيع الأسلحة للمليشيات المتمرسية على السلطة في طرابلس. أبرمت حكومة الوفاق الليبية وتركيا اتفاقيتين: الأولى حول التعاون الأمني، والأخرى للتنسيق في المجال البحري في 28 أكتوبر 2019م، وتسبب الإعلان عن الاتفاقية في الكثير من ردود الأفعال الإقليمية والدولية الراضية لمثل هذه التحركات، إضافة إلى التخوفات المتزايدة من إمكانية التصعيد العسكري بين دول شرق المتوسط، خاصة في ظل الاضطرابات على خلفية ترسيم الحدود البحرية (صلاح، 2019). وبناءً على الاتفاقية تم تعيين الحدود البحرية على أساس تحديد الجرف القاري لكلا الدولتين في تجاهل للجزر اليونانية (سليمان، ص18)، والخريطة التالية تبين الحدود المتفق عليها.



الشكل 3: حدود تركيا وليبيا حسب الاتفاق عليها (أحمد وآخرون، 2020).

قوبلت المذكرة الأولى بشأن تعيين الحدود البحرية برفض شديد للهجة من الجانب اليوناني، على ضوء عدم وجود شواطئ متقابلة بين البلدين تبرر مثل هذا الاتفاق، ورأت اليونان في هذه المذكرة تجاهلاً للسيادة الوطنية اليونانية على جزيرة كريت ورودس (قنديل، 2018م، ص12)، وردت اليونان بطرد السفير الليبي وتوطيد العلاقات مع الجيش الليبي في الشرق، وأعلن وزير الدفاع اليوناني أن اليونان لديها القدرة على الرد دبلوماسياً وعسكرياً؛ إذا ما حاولت تركيا توسيع حدودها البحرية، وأنها لن تسمح لتركيا بانتهاك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط (جمال الدين، ص 614).

كما وتوافق الموقف المصري مع اليوناني حيث تم إصدار بيان مشترك بين وزراء خارجية البلدين يؤكد على إدانة الاتفاقية وعدم قانونيتها، خاصة في ظل عدم التصديق عليها من قبل مجلس النواب الليبي، وأن اتفاق الصخيرات لا يعطي الصلاحيات لحكومة الوفاق بعقد اتفاقيات دولية من هذا النوع، فضلاً عن وضع المجلس الرئاسي وما يعانیه من خلل في عدم تمثيله لأجزاء واسعة من ليبيا (قنديل، مرجع سابق، ص12)، ويعزو الرفض المصري للاتفاقية إلى سببين رئيسيين وهما: حرص الجانب المصري على اتخاذ مواقف متناسقة مع تحالفاته في شرق المتوسط، أما السبب الأخر والأكثر أهمية فيتعلق بتزايد التخوفات المصرية من تنامي النفوذ التركي في ليبيا (فؤاد، ص13).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تعدّ أحد أكثر المناطق استراتيجية في العالم؛ نتيجة لموقعها المهم في خارطة العالم، واعتمادها على ثروات طاقوية مهمة تضعها في بؤرة الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية، والتي تسعى مختلف الأطراف إلى تمرير مشاريعها، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وعلى الرغم أن الصراع في المنطقة لا يمكن حصره في الجانب الطاقوي فقط؛ إلا أن التنافس الدولي على مناطق النفوذ في العالم يعدّ هو السمة الغالبة، وخاصة في ظل التحولات السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وشرق المتوسط بشكل خاص، فلم يعد الفصل قائماً بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب وبين الأبعاد السياسية المتعلقة بالصراعات المتعلقة بمناطق النفوذ وترسيم الحدود وخلفياتها التاريخية، وهو ما جعل الأزمة تزداد تعقيداً وتشابكاً مما أنتج حزمة من الصراعات الإقليمية والدولية التي يصعب التنبؤ بسيناريواتها المستقبلية.

خاتمة الدراسة:

وبناءً على ما تقدم نخلص إلى أن اكتشافات الطاقة في منطقة شرق المتوسط أنتجت تغيراً في ميزان القوى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي مما جعل المنطقة تحظى بأهمية بالغة؛ كونها أضحت سوقاً محتملة لتصدير الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي بمنطق التعاون المشترك بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، غير أن هذه الاكتشافات المتنامية للغاز خلقت نوعاً من النزاعات الحدودية على منابع الطاقة، مما جعل دول المنطقة تدخل في عملية إبرام اتفاقيات متعكسة خلقت نوعاً من الصراع على من يتحصل على أكبر قدر من الطاقة، ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ساهمت اكتشافات الطاقة وبشكل كبير في تغير الخريطة الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط حيث تحولت المنطقة إلى مركز عالمي للطاقة، وبؤرة للصراع الإقليمي والدولي في نفس الوقت.
2. دول شرق المتوسط تشتبك مع بعضها في ملفات كثيرة زادت من حدة الصراع، ولكن ملف الغاز أضاف بعداً آخر إلى التوترات القديمة بين دول المنطقة.
3. ساهمت مشكلة عدم انضمام كل من تركيا وإسرائيل إلى اتفاقية قانون البحار الصادرة من الأمم المتحدة عام 1982م في تعميق أزمات ترسيم الحدود بين دول شرق المتوسط.
4. إن أهداف ومصالح دول حوض شرق المتوسط معقدة ومتداخلة بين ما هو قانوني وسياسي واقتصادي؛ إذ يصعب على دول المنطقة التوصل إلى صيغة مشتركة في ظل الاتفاقيات الأحادية التي تقوم بها بعض دول المنطقة لإزاحة دول أخرى عن الاستفادة من الطاقة.
5. خلق صراع الغاز في شرق المتوسط محورين متباينين: المحور الأول يتمثل في كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، والمحور الثاني والمتمثل في كل من تركيا وليبيا.
6. تشكل خطوط نقل الطاقة في شرق المتوسط أهمية بالغة كونها تشكل وسيلة لتميرير السلعة للأسواق الأوروبية.
7. تعدّ منطقة شرق المتوسط ذات أهمية بالغة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي من ناحية تأمين مصادر الغاز، كما وتراها فرصة مواتية للتخلص من الهيمنة الروسية على مصادر الطاقة.
8. يعد منتدى غاز شرق المتوسط نموذجاً ومدعاة لإيجاد صيغة لتفاهات أخرى بين دول المنطقة مستقبلاً.

التوصيات:

- 1- لا بُد من إيجاد اتفاق سياسي وقانوني بين مختلف الأطراف حول المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة.
- 2- يجب مراعاة مواقف ووجهات النظر للدول المشتركة في الحدود البحرية تجنباً لنشوب أي نزاعات إقليمية ودولية محتملة.
- 3- اتخاذ اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982م مرجعية قانونية حاکمة لكافة استخدامات البحار والمحيطات.

المراجع

1. أحمد قنديل، (2018) الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط المصالح والسياسات وأفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213.
2. أحمد علي عبد الحميد، (2022) أثر التقارب المصري القبرصي اليوناني على السياسة الخارجية التركية تجاه دول شرق البحر المتوسط، ورقة بحثية ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس.
3. أحمد عبد العليم، (2017) توحيد قبرص: الدوافع والعقبات، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 208.
4. أحمد زكريا الياسوسي، (2018) تأثير تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي "دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط"، رسالة دكتوراة منشورة تحت إشراف/ نورهان الشيخ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.
5. ألكسندر نيدر ميرجيو (2020) سياسية الطاقة وظهور نظام إقليمي فرعي جديد، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 65.

6. بلال شاكر الرشايده، (2021) الصراع التركي اليوناني في شرق المتوسط ودور الأطراف الإقليمية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 24.
7. بشرى عبدالكاظم عبيد، (2021) تفعيل دور الحوكمة في فض النزاعات الإقليمية حول منطقة شرق البحر المتوسط ودور تركيا فيها، مجلة حمورابي، العدد 38.
8. مروى حامد البدرى، (2021) إدارة الأزمة اليونانية التركية في ظل المتغيرات الجيوبولتيكية والجيواقتصادية الدولية والإقليمية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الأول.
9. يوسف العدوان (2013) الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
10. زينب عبدالعال السيد، (2021) الأبعاد الجيوبولتيكية لغاز شرق المتوسط، مجلة كلية الآداب، عدد خاص.
11. حسين سلمان، (2020) المصالح التركية في غاز شرق المتوسط، الملف المصري: غاز شرق المتوسط وفرص التعاون الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020.
12. وسام على كيطان، (2021) التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 44.
13. علي حسين باكي، (2018) النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات.
14. مروان قبلان، (2018) اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة.
15. حسين سليمان، (2017) غاز شرق المتوسط ما بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213.
16. سلوى السعيد فراج ورشا عطوة عبد الحكيم، (2021) انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 12.
17. رنيم على جمال الدين، (2019) الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط، باحثة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.
18. رانيا علاء السباعي، (2018) قبرص- اليونان- تركيا: الاتجاه نحو التصعيد أم التهدئة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213.
19. محمد سليمان الزواوي، (2015) بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض-السعودية.
20. إسماعيل صبري مقلد، (1977) البحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 13.
21. انمار علي إبراهيم الزهيري، تحيين الذات وتكامل الأداء الاستراتيجي الروسي: دراسة في دوائر التوجه السياسي لمرحلة الرئيس بوتن، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد 58، 2020.
22. سارة إبراهيمي، (2022) الغاز والصراع في شرق المتوسط، رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيل- الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
23. سلمى بالخير، وشرقي محمود، غاز شرقي البحر المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، 2021.
24. محمد قشوفوش، (2018) صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213.
25. محمد أنيس سالم، (2018) تحديات صياغة استراتيجية مصرية لشرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213.
26. حكيمه عباد، (2019) واقع أمن الطاقة في شرق المتوسط بعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي بين الصراع والتعاون، رسالة ماجستير منشورة جامعة مولود معمري- تيزي وزى، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

27. مصطفى صلاح، (2019) سياسة المناورة الاتفاق الأمني بين تركيا وحكومة الوفاق وتداعياته على الأمن الإقليمي في شرق المتوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات.
28. خالد فؤاد، (2020) صراعات مؤجلة: كيف ستعيد الحرب الروسية والأوكرانية تشكيل شرق المتوسط، مجلة الشروق للأبحاث الاستراتيجية: تحليلات.
29. شهاب أحمد عبد الحكيم وآخرون، (2020) الآثار القانونية المترتبة على توثيق الأمم المتحدة للاتفاقيات الدولية "اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا نموذجا، مجلة أضواء للبحوث والدراسات.
30. مصطفى صلاح، (2019) الدور التركي في ليبيا: الآليات وحدود التأثير، المركز العربي للبحوث والدراسات.
31. طاهر عبدالزهرة الربيعي وثناء إبراهيم فاضل، (2017) الموقع الجيواقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد 42، العدد 6، ص 297.
32. غاز شرق المتوسط القصة الكاملة: <https://www.alhurra.com/latest/2019/07/17>
33. قبلان، مروان (2018) اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: الفرص والتحديات الجيوسياسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 11.
34. Ofir winter) (2019and Gallia linden Sttrauss, The Significance of the Eastern Mediterranean Gas ForumInstitute for Natonal Security, Studies, PP1-4.
35. Guney, NursinAtesoglu. (2019) New Balance of Power in the Eastern Mediterranean and Turkey, SAM Papers, Center for Strategic Research, Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Nop89.3 6 Bp Statistical Review of World Energy (June 2017), pp.26-35.